

## قانون رقم ١٦١ لسنة ٢٠١٧

بريط موازنة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية

للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### (المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بمبلغ ٤٢٤٢٩٧٥٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره أربعة مليارات ومائتان واثنان وأربعون مليوناً وتسعمائة وخمسة وسبعون ألف جنيه) .

### (المادة الثانية)

قدر التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بمبلغ ١٢٤٥٧٤٤٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره مليار ومائتان وخمسة وأربعون مليوناً وسبعمائة وأربعة وأربعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ٣٢٣٠٠٠٠٠ جنيه .

- باقي التكاليف والمصروفات بمبلغ ٩٢٢٧٤٤٠٠٠ جنيه .

### (المادة الثالثة)

قدر الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بمبلغ ٢٤٥٨٩٧٥٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره مiliاران وأربعمائة وثمانية وخمسون مليوناً وتسعمائة وخمسة وسبعون ألف جنيه) .

### (المادة الرابعة)

قدر صافي ربح العام للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بمبلغ ١٢١٣٢٣١٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره مليار ومائتان وثلاثة عشر مليوناً ومائتان وواحد وتلائون ألف جنيه) كله فائض حكومة .

**(المادة الخامسة)**

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ ..... ٢٠١٨ ..... ١٧٨٤ ..... جنية ١٧٨٤ ..... جنية (فقط ومقداره مليار وسبعمائة وأربعة وثمانون مليون جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ..... ٧٧٣ ..... جنية .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ..... ١٠١١ ..... جنية .

**(المادة السادسة)**

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ ..... ٢٠١٨ ..... ١٧٨٤ ..... جنية (فقط ومقداره مليار وسبعمائة وأربعة وثمانون مليون جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة.

**(المادة السابعة)**

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئة الاقتصادية الملحة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

**(المادة الثامنة)**

تلتزم الهيئة ببراعة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

**(المادة التاسعة)**

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

**(المادة العاشرة)**

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من يوليو ٢٠١٧ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ شوال سنة ١٤٣٨ هـ  
(الموافق ٢٢ يوليو سنة ٢٠١٧ م) .

וְאֵת שְׁנִי כָּל־יְמֵי־יְמִינָה וְאֵת שְׁנִי כָּל־יְמֵי־יְמִינָה